ECA/CA/ICSOE/36
Distr. générale
11 janvier 2021

Arabe
Original : français

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا

اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين
والخبراء لوسط أفريقيا

الاجتماع السادس والثلاثون

١١-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ (عبر الانترنت)

تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لوسط أفريقيا عن أعمال اجتماعها السادس والثلاثين

A.21-00038

أولا- مقدمة

١- عقد المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا (المكتب دون الإقليمي) الاجتماع السادس والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في وسط أفريقيا يومي ١١ و١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ عبر الانترنت. وتناول الاجتماع موضوع ''بناء القدرات اللازمة لتنويع الاقتصاد في وسط أفريقيا.''

٢- وتمثل الهدف الرئيسي للاجتماع في استعراض القدرات والمعارف الأخرى اللازمة لدعم التنوع الاقتصادي في وسط أفريقيا، وتحديد التحديات والقيود والفرص، واقتراح توصيات بشأن استراتيجية التدريب وتعبئة القدرات اللازمة للتحويل الهيكلي لاقتصادات المنطقة دون الإقليمية.

٣- وكان الهدف من الاجتماع أيضا بحث المسائل التنظيمية المتعلقة بأداء المكتب دون الإقليمي، وهي: '١' التقرير المتعلق بأنشطة المكتب دون الإقليمي لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠؛ '٢' والتقرير المتعلق بالتقدّم المحرز في البرامج الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة في المنطقة دون الإقليمية؛ '٣' والتقرير المتعلق بتنفيذ المبادرات دون الإقليمية في وسط أفريقيا.

ثانيا- الحضور

٤- شارك في هذا الاجتماع الافتراضي زهاء ١٠٠ شخص. وكانت البلدان الآتية ممثلة فيه: أنغولا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تشاد، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، والكاميرون.

٥- وشارك في المؤتمر أيضا مندوبون عن المؤسسات التالية: مصرف التنمية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي.

ثالثا- حفل الافتتاح

٦- ترأّست حفلَ الافتتاح معالي السيدة إنغريد أولغا غيسليين إيبوكا - باباكاس، وزيرة التخطيط والإحصاء والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو. وألقيت ثلاث كلمات على التوالي من قبل السيدة فيرا سونغوي، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والسيدة ماريا ديل مار بونكانكا تاباريس، رئيسة لجنة الخبراء الحكومية الدولية المنتهية ولايتها، رئيسة وفد جمهورية غينيا الاستوائية، ومعالي الوزيرة إنغريد أولغا غيسلين إيبوكا - بابكاس التي افتتحت أشغال الاجتماع السادس والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء.

رابعا- انتخاب أعضاء المكتب

٧- انتخب الاجتماع بالإجماع المجلس المؤلف من الأعضاء التالين:

- الرئيس: جمهورية الكونغو
- نائب الرئيس: تشاد

- المقرر: الكاميرون

خامسا- اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل

٨- اعتمد الاجتماع جدول الأعمال وبرنامج العمل.

سادسا- وقائع الاجتماع

٩- جرت أعمال الاجتماع عبر الانترنت. وعُرضت العناصر الرئيسية للوثيقة التي تحمل عنوان: ''بناء القدرات اللازمة لتنويع الاقتصاد في وسط أفريقيا''، وهي التقرير الأساسي للاجتماع، في إطار حوار رفيع المستوى ضمّ خبراء من المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا وغيرهم من الخبراء الخارجيين.

(أ) حوار رفيع المستوى حول ''إحداث ثورة في القدرات والمهارات اللازمة لتنويع الاقتصاد في وسط أفريقيا في ظل جائحة كوفيد ١٩ - دعوة لإعادة البناء بشكل أفضل''

١٠- ركز الحوار الرفيع المستوى على قضايا رئيسية تتعلق ببناء القدرات في وسط أفريقيا، على النحو الذي أبرزه تقرير ''بناء القدرات اللازمة لتنويع الاقتصاد في وسط أفريقيا''.

١١- وتشكلت حلقة النقاش من معالي السيد غابرييل دودو ندوكي، وزير المناجم والصناعة والتطوير التكنولوجي في الكاميرون؛ والسيدة ايرمغارد نوبيلر، خبيرة اقتصادية بمنظمة العمل الدولية؛ والسيد أمير مونغاش، أستاذ الهندسة الكهربائية بجامعة انجامينا في تشاد؛ والسيد جان لوك ماساكي، موظف الشؤون الاقتصادية في المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا، والسيد أنطونيو بيدرو، مدير المكتب. وتحدّث المشاركون من خلال نافذة ''دردشة في إطار الحدث'' على منصة ''أنتربيرفاي'' (Interprefy) المستخدمة في هذا الصدد. وتولى السيد آبيل أكارا، خبير الاتصالات بالمكتب دون الإقليمي إدارة الحوار الرفيع المستوى.

١٢- ومن الوهلة الأولى، أشار المشاركون، أثناء المناقشات، إلى الاختلال في سوق العمل بوصفه عائقا أمام الخيارات المهنية. وبالفعل، فالشباب يتجهون إلى المهن الأكاديمية لأنها تسمح لهم بالحصول على عمل إداري في القطاع العام. ومن ثم، لا يعيرون اهتماما للمهن التقنية والعلمية والهندسية. ويثير هذا الاختلال تلك الإشارات التي يبعث بها المجتمع للشباب وتوجّههم في خياراتهم الوظيفية مع تسليط الضوء على الصلة الضعيفة بين احتياجات القطاعات من الموارد البشرية وخيارات الشباب الوظيفية.

١٣- وبالنسبة للمشاركين في حلقة النقاش، يمثل عدم تجهيز المواد الأولية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه اقتصادات المنطقة دون الإقليمية. وقد اعتُبر هذا الوضع فرصةً ضائعة لتزويد الشباب بطائفة واسعة من القدرات التي من شأنها تعزيز التنمية الصناعية. وأوصوا بلدان المنطقة دون الإقليمية بوضع تدابير تسمح بإضافة القيمة إلى المنتجات المحلية لتمكين الشباب من الاستفادة من التدريب على الحرف وأثناء العمل في القطاعات الصناعية.

١٤- وقد أعطت المناقشات المتعلقة بالمؤهلات والقدرات الأولويةَ لمسألة الدراية العملية ومدى ما توفره الشهادات من إشارة كافية بشأن اختيار المسار المهني. وشدّد المشاركون في حلقة النقاش على ضرورة أن تكون الشركات قادرة على فك شفرة ما يعرف طالب العمل القيام به فعلا، حيث إن الشهادات وطلبات العمل، ناهيك عن السير الذاتية، غالبا ما لا تشير

إلى هذا الأمر كما يجب. وحثّ الخبراءُ أصحاب العمل على إيلاء أهمية لمسار الفرد من خلال زيادة الاعتراف بالقدرات المكتسبة في مكان العمل.

١٥- وشدّد المشاركون على ضرورة معالجة مشكلة اختلال التوازن بين التدريب والعمالة في وسط أفريقيا عن طريق تعزيز جاذبية شُعب العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات التي ستُمكن المنطقة دون الإقليمية من الحصول على الموارد البشرية التي من شأنها إبعادها عن نموذج إنمائي قائم بالأساس على صادرات المواد الأولية.

١٦- وحثّ الخبراء رفيعو المستوى قادة المنطقة دون الإقليمية على الاستفادة من النماذج الناجحة في تعزيز المناطق الاقتصادية الخاصة وغيرها من المراكز الصناعية، باعتبارها قواعد لبناء القدرات، من خلال شراكاتها الشاملة مع مؤسسات التدريب والبحث والتصنيع.

١٧- وركّزت نماذج مبتكرة أخرى مقترحة لتعزيز القدرات على الاعتراف بدور المغتربين ودور نقل القدرات الذي تيسّره عملية اعتمادها في منطقة دون إقليمية أكثر تكاملا وحيث تُعزَّز حرية تنقل الناس.

١٨- وشدّدت حلقة النقاش في دعوتها إلى تحسين نموذج التعلّم، على الحاجة الملحة إلى إحداث ثورة في القدرات وتعزيز مجتمع يقوم على التعلّم، باعتبار ذلك شرطا ضروريا لكي تطلق البلدان التي يغلب عليها الفقر في وسط أفريقيا دينامية تفضي إلى تطوير نظم الإنتاج وتحسين الإنتاجية وتنويع الاقتصاد. وشدّدت حلقة النقاش أيضا على ضرورة تهيئة بيئة تيسّر نقل مكاسب التدريب في مكان العمل من خلال تشجيع الابتكار وتعزيز الروابط بين المدارس والحرف.

١٩- وطلب المشاركون في حلقة النقاش إلى بلدان وسط أفريقيا أن تستفيد، رغم محدودية قدراتها، من البلدان التي نجحت في عمليات تنويع اقتصاداتها، مثل كوريا الجنوبية واليابان والصين. والقاسم المشترك بين هذه البلدان هو مسألة مواءمة استراتيجياتها في مجال التعلم وبناء القدرات مع طموحاتها في تنويع الاقتصاد. وقد اعترضت مناهجَها الدراسيةَ تحدياتٌ تتمثل في القدرة على تلبية احتياجات اقتصاد متحول.

٢٠- وأشير إلى منهجية التدريس والقدرة على تطوير مشاريع وأساليب استكشافية كأساس لنظام مرن لبناء القدرات. كما حث المشاركون في حلقة النقاش أصحاب المصلحة في مجال التعليم على وضع منهجية تعليمية تسمح للطلاب بالاستمتاع بالتعلم، لاسيما تفادي إجهادهم بعقوبات غير ضرورية. وأكّد الخبراء، من خلال الدعوة إلى تنظيف بيئة التعلم، على الدور الرئيسي للشركات. فهذه الأخيرة تقوم بدور بالغ الأهمية في نظام الإنتاج الوطني وكذلك في أي عملية تعلُّم. وسُلّط الضوء على ما تقوم به بلدان مثل كوريا الجنوبية واليابان والصين لتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي كسبيل لتنمية قدرات محددة سهّلت إدماجها في مختلف سلاسل القيمة العالمية.

٢١- وأشار الخبراء إلى الدور الرئيسي للأسرة والبيئة الاجتماعية، بصفة عامة، في تعزيز الفضول العلمي لدى الطالب، بحيث يظل الفضول حاسما في اعتماد التكنولوجيات الجديدة. وشجّعوا الجامعات ومراكز التدريب الأخرى على استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة لتقديم برامج شبكية قد تكون مفيدة لغالبية السكان، ولا سيما الشباب.

٢٢- وانتقد الاجتماع قلة الفرص المتاحة لشباب المنطقة دون الإقليمية رغم ما يتمتعون به من مواهب. وأوصى بتوفير دورات تدريبية وتقديم تحفيزات للشركات التي تمنح الوظيفة الأولى، ودعا في الوقت ذاته إلى تعزيز منصات التبادل بين المدرسة والقطاعات الصناعية.

٢٣- وشجّعت حلقة النقاش على اعتماد نموذج ٧٠-٣٠ في المنطقة دون الإقليمية. وهو ما يعني توجيه ٧٠ في المائة من الطلاب المسجّلين نحو مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات و٣٠ في المئة من المسجلين نحو العلوم والآداب والعلوم الإنسانية. وأكّد الخبراء أن إحدى الركائز الرئيسية لنجاح هذه الاستراتيجية تتمثل في الاستعاضة عن الواردات بالمنتجات المحلية المجهزة، وهي استعاضة مدفوعة بإرادة سياسية قوية تتجلّى في تقديم الإعانات والمنح لتشجيع الشركات والشباب على التوجه نحو العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

٢٤- وحثّ الخبراءُ المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا على تحديد قيمها على نحو أفضل، قبل أن تباشر تصنيف نقاط قواها حسب القطاع. ومن شأن هذا النهج أن يسمح لكل بلد بتحديد نقاط قواه، ومن ثم الاستثمار في تحقيق التوافق بين عرض السلع والخدمات والطلب عليها، وكذا في بناء القدرات الملائمة للواقع. فعلى سبيل المثال، يمكن لتشاد، التي يبلغ عدد الماشية فيها ٩٦ مليون رأس، أن تحدد سياسات بناء القدرات الخاصة بسلسلة التبريد اللازمة لمزيد من تطوير سلاسل القيمة العالمية للحوم. وبالإضافة إلى إقامة شراكات مع القطاع الخاص، ينبغي لبلدان وسط أفريقيا أن تحسّن مكانة بناء القدرات في استراتيجياتها لتنويع الاقتصاد وخططها الإنمائية الوطنية.

٢٥- وقد حُدّدت المناطق الاقتصادية الخاصة كأماكن لتركيز الأنشطة الاقتصادية التي تنشئ نظاما إيكولوجيا ضروريا لاجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية بوصفها مراكز لبناء القدرات وتقاسمها. ولاحظ الخبراء أن إنشاء هذه المناطق قد يسهم في بناء القدرات من خلال إقامة الشراكات مع معاهد التدريب وتعزيز الوصول إلى التكنولوجيا. وبالنسبة للبلدان التي يهيمن عليها القطاع غير الرسمي الذي تتركز فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقوة، يمكن للاستثمارات التي تبلورها المناطق الاقتصادية الخاصة أن تفيد الاقتصاد المحلي من خلال تحسين عملية ترويج المحتوى المحلي، ووضع سياسات الإمداد المحلي، والتعاقد من الباطن مع الشركات الأجنبية. وفتح هذه المناطق أمام المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة المحلية سيسمح بنقل المعارف والقدرات نحو الشركات المحلية. وينبغي لبلدان وسط أفريقيا أن تستفيد من نموذج جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وغانا في تعزيز الإمداد والمحتوى المحلي في قطاع التعدين.

٢٦- وهكذا فإن المناطق الصناعية الخاصة تشكّل أدوات ذات صلة بالتصنيع على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وهي توفر إطارا للتعاون بين الشركات وأصحاب المصلحة العاملين في مختلف المجالات، بما في ذلك الجامعات ومراكز التدريب، وتشكل إطارا ملائما لتعزيز الابتكار. وتتيح الخطة الإقليمية للتصنيع والتنويع الاقتصادي قيد الإعداد فرصة أفضل لتعزيز ممارسة المناطق الاقتصادية الخاصة العابرة للحدود، وتعزيز اعتماد المهارات ونقلها وقابليتها للنقل في المنطقة دون الإقليمية.

٢٧- وشجّع الخبراءُ الدول الأعضاء على أن تستفيد من خبرات مغتربيها في بناء القدرات وأن تقترح حلولا لمشاكل الحوكمة والبطء الإداري وغياب الإرادة السياسية، وهي كلها عقبات تحول دون مشاركة المغتربين الفعالة في عملية بناء القدرات في وسط أفريقيا.

٢٨- وانتقد الخبراء السياسات التقليدية لبناء القدرات، عن طريق المنح الدراسية وتعزيز التدريب في الخارج، لفشلها في دمج مكون خلق المشاريع من أجل تحسين إدماج الخريجين الشباب العائدين من الخارج. ولاحظوا امتلاك العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية، مثل الكاميرون، سياسات لتشجيع عودة المغتربين وتعزيز قدراتهم المكتسبة.

٢٩- ومن جانب آخر، سلّطت حلقة النقاش الضوء على أهمية تعزيز ثقافة ريادة الأعمال التي تجاهلتها إلى حد كبير عملية نقل المعارف في المدارس. وطُلب إلى الموظفين المسؤولين المكلفين ببناء القدرات التشجيع على القدرات، بما في ذلك القدرة على التدريب المتواصل والعمل الجماعي والتواصل والابتكار. وينبغي أن يستند نقل الموارد البشرية إلى مواءمة مناهج التدريب وإنشاء سوق عمل مشتركة في المنطقة دون الإقليمية. وسيتعين على المنطقة دون الإقليمية الاستفادة من تجارب الاتحاد الأوروبي وأفضل ممارساته. وبالفعل، فقد نجح الاتحاد الأوروبي في وضع إطار مشترك لاعتماد القدرات وإصدار الشهادات بشأنها، بما يضع مسألة تحسين قابلية المهارات للنقل في صلب عملية التكامل الإقليمي.

٣٠- وذكّر المشاركون في حلقة النقاش أن مسائل التنويع الاقتصادي، وإنشاء نظام إيكولوجي ملائم لبناء القدرات، والاستخدام المستدام للموارد، ينبغي أن تكون في صلب عملية تنمية وسط أفريقيا. وشددوا على أن جائحة كوفيد ١٩ وما تتسبب فيه من اضطرابات في سلاسل الإمداد والتجارة الدولية عواملُ أسفرت عن دينامية جديدة تؤكّد الحاجة الماسة إلى تطوير نسيج صناعي للمنطقة دون الإقليمية وتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية من حيث المدخلات والمنتجات الأساسية الأخرى.

٣١- وشدّدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على ضرورة جعل العقد ٢٠٢٠-٢٠٣٠ عقد التنويع الاقتصادي من أجل تعبئة الطاقات حول تعزيز التنويع الاقتصادي الذي يُنشد منذ مدة طويلة لكنه لا يزال متعثرا في المنطقة دون الإقليمية. وسيتماشى هذا العقد وكذا ما ينطوي عليه من تعبئة الجهات الفاعلة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (الأمم المتحدة) من خلال الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة الذي يشجع على توفير العمل اللائق للجميع، والهدف ٩ الذي يتعلق بالتصنيع المستدام والشامل للجميع.

٣٢- ومن عروض المشاركين في حلقة النقاش ومداخلاتهم ، ومناقشات فريق الخبراء، انبثقت التوصيات الرئيسية التالية:

- ضرورة تحسين نموذج التعلُّم الساري في المنطقة دون الإقليمية، وتعزيز مجتمع قائم على التعلُّم يوفر المهارات للشباب، وإحداث ثورة في القدرات تسمح للبلدان التي يغلب عليها الفقر بإطلاق دينامية تفضي إلى تحسين نظم الإنتاج، وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتنويع الاقتصاد.
- تهيئة بيئة تشجّع التدريب أثناء العمل وتعزز ثقافة التدريب المتواصل.
- تشجيع عمليات تسجيل الطلاب في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار.
- وضع استراتيجيات للتعلم تتماشى مع خطط البلدان وبرامجها المتعلقة بتنويع الاقتصاد وتمكين النظام المدرسي من تلبية احتياجات الاقتصاد المتحول وقطاع الصناعة من خلال شراكات مبتكرة وشاملة.
- الاستفادة من النماذج وأفضل الممارسات المحدّدة في أماكن أخرى، وجعل المناطق الاقتصادية الخاصة رائدة في بناء القدرات وتحسين صلاتها مع الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية من خلال سياسة نشطة تتعلق بالمحتوى المحلي والتعاقد من الباطن والإمداد وترمي إلى نقل المهارات إلى الاقتصاد المحلي.

- تشجيع بناء القدرات المرنة بما في ذلك ثقافة ريادة الأعمال وكذلك التواصل والعمل الجماعي والابتكار والقدرة على مواصلة التدريب، فضلا عن تعزيز المهارات المعرفية.

- تيسير عملية مواءمة مناهج التدريب، واعتماد المهارات المكتسبة وإصدار شهادات بشأنها، وتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة العابرة للحدود، وإنشاء سوق عمل مشتركة كضمانة لقابلية المهارات للنقل، وذلك بالاستفادة من تجارب بلدان الاتحاد الأوروبي والهند وغيرها من البلدان المبتكرة.

- إجراء دراسات تسلّط الضوء على خيارات المنطقة دون الإقليمية بشأن خصائص المهارات المطلوبة والجهود التي يتعين بذلها من أجل تطويرها، بالاعتماد على أدلة مكتب العمل الدولي، وتعبئة جهات فاعلة أخرى من أجل تحسين الدعم في هذا السياق.

(ب) عرض التقرير المتعلق بأنشطة المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا منذ الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية والإطار الاستراتيجي لعام ٢٠٢١

٣٣- عرضت الأمانة النتائج التي حققها المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا للفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ من خلال تنفيذ برنامج أنشطته. واستعرض المتدخل بقية الأنشطة لعام ٢٠٢٠ قبل تحديد الإطار الاستراتيجي لعام ٢٠٢١.

٣٤- ومن بين النتائج التي حققها المكتب دون الإقليمي، يمكن الإشارة إلى حصوله على اعتراف المنطقة دون الإقليمية بوصفه مؤسسة مرجعية ومركزا للتميز في قضايا التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي لاقتصادات وسط أفريقيا.

٣٥- وقدمت الأمانة عرضا عن مختلف أشكال الدعم الذي قدمه المكتب دون الإقليمي إلى البلدان في إطار وضع واستكمال استراتيجيات ورؤى التنوع الاقتصادي والتصنيع في جمهورية الكونغو والكاميرون وتشاد، وكذا عن الفوائد المتصلة بها. وقدّمت عرضا عن الدعم المقدم لتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على مستوى بلدان المنطقة دون الإقليمية قبل تسليط الضوء على الاستثمارات التي أنجزها المكتب، من خلال اتفاقية الاتحاد الأوروبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا أمام التجارة، وكذلك على التقدم المحرز، بما في ذلك المصادقة على مشروع الإطار القانوني والتنظيمي وعلى التعريفة الخارجية الموحّدة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (الجماعة الاقتصادية والنقدية) والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) التي من أجلها تمت الموافقة على الدراسة المتعلقة بتفعيل الممارسة الحرة ونظم إعادة التصدير.

٣٦- وتشمل النتائج الأخرى للمكتب أشكال التقدم التي تحققت بفضل التجوال دون الإقليمي، وكذا الدراسات المتعلقة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد ١٩ على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

٣٧- وسلّطت الأمانة الضوء على التحديات المرتبطة بالسياق الصعب لجائحة كوفيد ١٩ الذي أثّر على تنفيذ أنشطة البرنامج، واستفادت من دروس هذا الوضع تحديدا. واختتمت الأمانة عرضها بتحديد الإطار الاستراتيجي للمكتب دون الإقليمي لعام ٢٠٢١، وأكدت التزام البرنامج بمواصلة دعم التنويع الأفقي والعمودي لاقتصادات المنطقة دون الإقليمية.

٣٨- وأثنت اللجنة على الجهود التي يبذُلها المكتب دون الإقليمي لدعم بلدان المنطقة دون الإقليمية التي أنهكها كثيرا انخفاض أسعار السلع الأولية، والنفط على وجه الخصوص، وكذلك الآثار الاجتماعية الاقتصادية لجائحة كوفيد ١٩ قبل اعتماد تقرير أنشطة المكتب.

(ج) عرض عن التجوال في وسط أفريقيا

٣٩- عرض السيد دارونكو، موظف الشؤون الاقتصادية بالمكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا، التقدم المحرز في إنشاء شبكة وحيدة في وسط أفريقيا. وأكّد، في أعقاب إشارته إلى الدور الرئيسي الذي يؤدّيه هذا التطور في عملية التكامل دون الإقليمي، أن وسط أفريقيا هي المنطقة الوحيدة في أفريقيا التي لم تُشغّل بعدُ الشبكة الوحيدة في جميع أنحائها. وأشار إلى أن عملية تفعيل هذه الشبكة بدأت في عام ٢٠١٠ باجتماع التوعية الذي نظمه المكتب، وسلّط الضوء على بطء العملية التي استمرت ١٠ سنوات قبل أن تفضي إلى اعتماد الجماعة الاقتصادية والنقدية لائحةً تنظيمية تلغي رسوم التجوال في منطقتها بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١.

٤٠- وفيما يتعلّق بتأثير الشبكة الوحيدة على الجدول التعريفي للمنطقة دون الإقليمية، أكّد السيد دارونكو أن التعريفة المطبقة على المكالمات والرسائل القصيرة الواردة أو الصادرة في منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لن يمكنها تجاوز التعريفة العليا لمجموع المشغلين في المنطقة. وستظل قاعدة الفوترة هذه صالحة أيضًا في إطار التجوال الخاص بالبيانات. ولذلك لن يمكنها تجاوز أعلى تعريفة للميغابايت الواحد في البلد محل الزيارة. وأكّد أن تأثير هذا النهج على المستهلك سيكون كبيرا لأن سعر الاتصال في شكل التجوال سيصبح ١٠٠ فرنك أفريقي، أي أنه سينخفض بأكثر من ٩٨ في المائة اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٢١.

٤١- وكتوصية، شجّع السيد دارونكو الجماعة الاقتصادية على إعادة استنساخ النصوص المعتمدة لإنشاء شبكة وحيدة في منطقتها. ودعا المشغلين إلى الاستعداد لتنفيذ اللوائح التنظيمية التي اعتمدتها الجماعة الاقتصادية والنقدية بشأن إلغاء رسوم التجوال اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١. وحثّ الخبير الدول على الإسراع في تطبيق اللوائح التنظيمية التي اعتمدها الوزراء من أجل تفعيل نظام التجوال مطلع عام ٢٠٢١. ودعا الشركاء التقنيين والماليين إلى دعم الجماعة الاقتصادية والنقدية في رصد تنفيذ هذا المشروع، والجماعة الاقتصادية في توسيع نطاق التجوال المعفى في باقي بلدان المنطقة دون الإقليمية.

٤٢- واختتم السيد دارونكو مداخلته بتوجيه نداء قوي إلى وسط أفريقيا لجعل الثورة الرقمية أولوية رئيسية من أجل نجاح التنويع الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية.

٤٣- وتناولت المناقشات التي تلت هذا العرض تبادل تجارب بلدان المنطقة دون الإقليمية التي طبّقت بالفعل نظام التجوال هذا على أساس ثنائي. كما شدّدت على ضرورة تعزيز إمكانيات التحويلات المالية بين بلدان المنطقة دون الإقليمية المستعملة لخدمات شركات الاتصالات المتنقلة.

(د) تقديم التقرير السنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ البرامج الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة في المنطقة دون الإقليمية: إدماج احتساب رأس المال الطبيعي لتحقيق الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة في وسط أفريقيا

٤٤- قدّمت الأمانة التقرير السنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ البرامج الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة في المنطقة دون الإقليمية، والذي تناول إدماج احتساب رأس المال الطبيعي لتحقيق الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة في وسط أفريقيا. وقدّم السيد مامادو ماليك بال، موظف الشؤون الاقتصادية اقتصادي بالمكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا، رأس المال الطبيعي على أنه من الأصول الأساسية لبلدان المنطقة دون الإقليمية ويشكّل نصيبا كبيرا من ثروتها الإجمالية. بيد أنه أشار إلى تجاهل المساهمة الكاملة لرأس المال هذا في التدابير الاقتصادية التقليدية المستمدة من الحسابات القومية، مثل الناتج المحلي الإجمالي. وحلّل المتدخل نظام الحسابات البيئية والاقتصادية الذي أنشأته الأمم المتحدة لقياس مساهمة الموارد الطبيعية مثل مصائد الأسماك والمعادن والغابات في عملية التنمية. وأشار إلى أن جائحة كوفيد ١٩ تتيح لبلدان وسط أفريقيا فرصة إعادة تقييم أولوياتها وإعادة بناء اقتصاداتها بشكل أفضل عن طريق اعتماد أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة وشاملة للجميع.

٤٥- ودعا مامادو بال، في ختام كلمته، إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وشدّد على أن الاستهلاك والإنتاج المستدامين ضروريان لتمكين بلدان وسط أفريقيا من تحقيق نمو اقتصادي مستدام والحد من الفقر. وأشارت الأمانة إلى أن احتساب رأس المال الطبيعي لا ينشئ في حد ذاته آليات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكن يمكنه أن يوفّر إطارا مفيدا وعناصر قيمة ودروسا وممارسات يمكن تعبئتها لوضع وتنفيذ وتقييم السياسات أو ترتيبات الحوكمة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري.

٤٦- وقال السيد أنطونيو بيدرو، مدير المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهو يكرر الرسائل الرئيسية التي تضمنتها مداخلة مامادو بال، إن اللجنة تولي اهتماما خاصا لمسألة مراعاة رأس المال الطبيعي مراعاة أفضل في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تنصف مساهمة رأس المال الطبيعي في التدابير الحالية للحسابات القومية. وهكذا فإن هذه التدابير التقليدية تخفي فرصا يمكن أن تعتمد عليها منطقة وسط أفريقيا لتعبئة المزيد من التمويل للتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي. ومن شأن تحسين احتساب رأس المال الطبيعي أن يؤدي إلى إعادة تقييم الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة نحو الأعلى، بما يعطي صورة أكثر دقة عن مساهمة المنطقة دون الإقليمية في الثروة العالمية. ودعا أنطونيو بيدرو المنطقة دون الإقليمية إلى الاستفادة على الخصوص من أعمال البنك الدولي لوضع مؤشرات للثروة تُنصف مساهمة رأس المال الطبيعي من خلال مشروع 'محاسبة الثروة وتحسين خدمات النظم الإيكولوجية''.

٤٧- وطرح الخبراء عددا من الأسئلة التي ركزت على نُهج قياس رأس المال الطبيعي وقنوات نقل آثاره على تمويل التنمية. وأشار مدير مشروع حساب الثروة إلى أن تحسين قياس رأس المال الطبيعي لمنطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية قد يسفر عن تقييم عادل لثروات هذه المنطقة، لا سيما من خلال مراعاة رأس المال مراعاة أفضل عند قياس الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن حينها استخدام هذه الثروة كآلية لتمويل خطط التنويع في المنطقة دون الإقليمية، حيث إنها توسّع القاعدة الضريبية للبلدان وتسمح بتعبئة التمويل الأخضر وغيره من أشكال التمويل المبتكر. واستشهد المكتب دون الإقليمي بتحويل الديون إلى استثمارات في البيئة التي تسمح لبعض البلدان بالاستفادة من إجراءات تخفيف ديونها أو استردادها بتكلفة أقل مقابل ضمان الحفاظ على الطبيعة. وأشار مدير المكتب دون الإقليمي إلى أن الأمر هنا لا يتعلق سوى بآلية ضمن آليات

أخرى قد يسفر تحسين قياس رأس المال البشري من خلالها إلى تعبئة مصادر تمويل جديدة لفائدة بلدان المنطقة دون الإقليمية وإلى توسيع الحيز المالي الذي تحتاجه لتطبيق سياسات تنويع اقتصادي ملائمة للبيئة.

٤٨- ودعا الخبراء المكتبَ دون الإقليمي إلى القيام بدور رئيسي في بناء قدرات الدولة لحساب رأس المال الطبيعي، وتعبئة هذه النتائج من أجل تمويل أفضل للتنمية، وإشراك القطاع الخاص في الفرص التي يتيحها الاقتصاد الأخضر مع تعزيز قدراتها على الاستثمار في هذا القطاع.

(هـ) الإبلاغ عن مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة وأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣

٤٩- قدّمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مجموعة أدواتها المتكاملة للتخطيط والإبلاغ التي وُضعت لمساعدة البلدان الأفريقية على أن تقوم في الوقت نفسه باعتماد وإدماج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ في خطط التنمية الوطنية بطريقة متّسقة.

٥٠- وشدّدت اللجنة على مساهمة مجموعة الأدوات أيضا في خفض تكاليف المعاملات المرتبطة بالإبلاغ عن البرامج الإقليمية والعالمية مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، فضلاً عن التزامات أخرى، بما في ذلك إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وبرنامج عمل أقل البلدان نموا.

٥١- ومن الناحية العملية، تسمح مجموعة الأدوات برصد التقدم المحرز في التنمية الوطنية للبلد، من خلال استخدام البيانات الوطنية ورصد التقدم الذي أحرزه البلد فيما يتعلق بأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وهي تسمح بتقييم التقدم الذي أحرزه بلد أو إقليم ما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق قاعدة بيانات المؤشرات العالمية للأمم المتحدة وغيرها من مصادر البيانات والتقارير المعترف بها دوليا مثل بيانات مركز أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا المستخدمة لإعداد التقرير المتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

٥٢- وأوصى الخبراء بأن يتولى المكتب دون الإقليمي تيسير حصول باقي الدول الأعضاء على التدريب على مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣، بما يعزز النهج المتكامل لسياساتها. كما شجّعوا البلدان على التعبير عن احتياجاتها، وتحديد الخبراء، والسماح للجنة الاقتصادية لأفريقيا بدعمهم من خلال تنظيم التدريب، كما فعلت مع جمهورية الكونغو والكاميرون.

سابعا- مسائل أخرى

٥٣- لم تُثر أي نقطة في إطار هذا البند.

ثامنا- موضوع الاجتماع القادم للجنة الخبراء الحكومية الدولية وتاريخه ومكانه

٥٤- عنوان موضوع المؤتمر القادم للجنة الخبراء الحكومية الدولية هو: ''**التشجيع على حوكمة فعالة وقيادة شاملة للجميع وعوامل تغيير لتحقيق التنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا**''. وقد اعتمد المشاركون هذا الموضوع بالإجماع وحثوا الأمانة على تنقيحه من أجل وضع صيغته النهائية.

٥٥- وأكّد الاجتماع على الحاجة الملحة لبدء المحادثات بشأن موعد الاجتماع المقبل للجنة الخبراء الحكومية الدولية، وإمكانيات عقده في برازافيل بجمهورية الكونغو، وأوصى الأمانة باتخاذ إجراءات في هذا الاتجاه.

تاسعا- اعتماد البيان الختامي

٥٦- في ختام المناقشات، قدمت الأمانة بيانا موجزا لتوصيات الاجتماع، وقد اعتمده المشاركون مع بعض التنقيحات.

عاشرا- الخاتمة

٥٧- في نهاية الأعمال التي استغرقت يومين، أعرب السيد فرانك كورناي مامبويا مامبا، المدير العام للتخطيط والتنمية بجمهورية الكونغو ورئيس الاجتماع، عن امتنانه للجنة التي منحته شرف تولي رئاسة مكتب الاجتماع السادس والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية. وقد قدّر المهمة الموكلة إليه حقّ قدرها وتعهّد بعدم ادخار أي جهد لضمان تمثيل المكتب تمثيلا جيدا.

٥٨- وألقى السيد فرديناند سوستين ليكوكا، مدير المكتب بالوزارة، كلمة الاختتام نيابة عن الوزيرة إنغريد أولغا غيسليين إيبوكا بابكاس. وهنأ المشاركين والمنظمين على نجاح الأعمال. وأكّد أن لجنة الخبراء الحكومية الدولية قد أسهمت إسهاما حقيقيا في تنفيذ توافق آراء دوالا، وهو دعوة إلى تصميم وتنفيذ استراتيجيات تنويع وسياسات صناعية ذكية وخاصة بسياق وسط أفريقيا.